العلاقات المصرية-الاثيوبية بعد التغيير

د. منى حسين عبيد
جامعة بغداد - مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

الملخص
ارتبطت مصر بعلاقات وثيقة مع أثيوبيا ،فعلى الرغم من ان البعض يحلل العلاقات بين اثيوبيا ومصر على نحو ضيق أي في إطار مشكلة مياه النيل فقط،ولكن ذلك لايعني ان العلاقات بين البلدين كانت تتسم بالتوتر الدائم .فقد أرتبط كلا البلدين بعلاقات وثيقة وهناك العديد من الحقائق التاريخية التي تؤكد عمق الروابط التي جمعت بين البلدين ومن أبرزها ان مصر ممثلة في البنك الأهلي ساهمت في إقامة أول نظام مصرفي اقتصادي ومالي حديث في أثيوبيا.
هذا الى جانب العلاقات الدينية القوية بين كنيسة الاسكندرية المصرية وكنيسة أثيوبيا منذ ان اعتنقت أثيوبيا المسيحية والتي استمرت حتى بداية ستينيات القرن العشرين .
كما يعد نهر النيل الرابط القوي في علاقة البلدين اذ تعد أثيوبيا أهم دولة من دول المنابع حيث تساهم المنابع الاثيوبية بنحو (٨٥%) من إيرادات النيل السنوية وعلى الرغم من تلك الاهمية التي تربط كلا البلدين فقد شكلت المياه هاجس قويا كان له تأثيره في علاقة البلدين فرغم وجود العديد من الظواهر الأيجابية في مسيرة العلاقات المصرية الاثيوبية ، الا ان تلك المسيرة قد مرت ببعض ملامح التوتر بفعل قضية المياه لاسيما وقد ترسخ لدى أثيوبيا إعتقاد مفاده ان مصر في سبيل سعيها لتأمين إحتياجاتها المائية فانها تسعى للسيطرة على منطقة منابع نهر النيل مما أثار ذلك قلق أثيوبيا، وفي المقابل ترسخ لدى مصر إعتقاد مفاده ان محاولات أثيوبيا المتكررة في إقامة مشروعاتها على نهر النيل الازرق وروافده الهدف منه تهديد أمن مصر القومي .
وعلى الرغم من تحسن العلاقات في عهد الرئيس المصري السابق حسني مبارك وإستمرارها حتى بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ الا ان تلك العلاقات شابها التوتر بسبب قضية سد النهضة اذ ان إنشاء ذلك السد سيشكل تهديداً واضحاً للأمن القومي المصري.

The Egyptian-Ethiopian Relations after the Change

Dr. Muna Hussein Obaid
University of Baghdad - Center of Strategic and International Studies

Abstract
Egypt and Ethiopia have connected in a strong relation as there are historical facts that deepen these relations, one of these is Egypt's cooperation in establishing the first economic and financial banking system in Ethiopia.
Beside the religious relation between The Egyptian and Ethiopian churches the Nile River is considered one of the effective connections
That strong then the relations as it leads to some tension between the two countries because Ethiopia believes that Egypt seeks to control the river tries to build its project over the Blue Nile means a threat to the Ethiopian national security.
The tension continues even after the revolution of 25th of January 2011because the Nahda dam which is a clear threat for the Ethiopian national security.

مقدمة
إتسمت علاقة أثيوبيا بجوارها العربي ولا سيما مصر بالمتانة والقوة فقد نسجت الطبيعة والجغرافية علاقات وثيقة بين مصر وأثيوبيا ولعل العلاقات التاريخية والدينية المشتركة تعد نموذجا للروابط التي تجمع بين كلا البلدين ،فعلى الرغم من ان البعض يحلل العلاقات بين أثيوبيا ومصر على نحو ضيق أي في إطار مشكلة مياه النيل فقط، الا ان ذلك لا يعني ان العلاقات كانت تتسم بالتوتر الدائم .فقد أرتبط كلا البلدين بعلاقات وثيقة فهناك العديد من الحقائق التاريخية التي تؤكد عمق الروابط التي جمعت بين البلدين ومن أبرزها ان مصر ممثلة في البنك الأهلي ساهمت في إقامة أول نظام مصرفي إقتصادي ومالي حديث في أثيوبيا بأنشائها بنك الحبشة عام ١٩٠٥ حيث كان لذلك البنك أهميته في سك العملة وطبع الأوراق المالية والتبادل الحر في الذهب.

هذا الى جانب العلاقات الدينية القوية بين كنيسة الاسكندرية المصرية وكنيسة أثيوبيا منذ ان أعتنقت أثيوبيا المسيحية وأستمرت العلاقات حتى بداية ستينيات القرن العشرين .

كما يعد نهر النيل الرابط القوي في علاقة البلدين اذ تعد أثيوبيا أهم دولة من دول المنابع حيث تساهم المنابع الأثيوبية بنحو(٨٥%) من إيرادات النيل السنوية ،وعلى الرغم من هذه الأهمية التي تربط كلا البلدين فقد شكلت المياه هاجس قوياً كان له تأثيره في علاقة البلدين فرغم وجود العديد من الظواهر الأيجابية في مسيرة العلاقات المصرية الأثيوبية ، الا ان تلك المسيرة قد مرت ببعض ملامح التوتر بفعل قضية المياه لا سيما، وقد ترسخ لدى أثيوبيا إعتقاد مفاده ان مصر في سبيل سعيها لتأمين إحتياجاتها المائية فانها تسعى للسيطرة على منطقة منابع نهر النيل مما أثار ذلك قلق أثيوبيا، وفي المقابل ترسخ لدى مصر إعتقاد مفاده ان محاولات أثيوبيا المتكررة في إقامة مشروعاتها على نهر النيل الأزرق وروافده الهدف منها تهديد أمن مصر القومي .

ومع تحسن العلاقات بين البلدين في عهد الرئيس المصري السابق (حسني مبارك) وإستمرارها حتى بعد ثورة ٢٥ كانون الاول ٢٠١١ الا ان تلك العلاقات شابها التوتر بسبب قضية سد النهضة.

وأنطلاقاً من أهمية العلاقات المصرية-الأثيوبية فقد ركزت الدراسة على الروابط التاريخية التي حكمت تلك العلاقة فضلا عن الروابط الدينية والسياسية التي كان لها تأثيرها الكبير في علاقة البلدين،الى جانب علاقتها بمسألة مياه النيل الذي يعد العامل الأساس المؤثر في علاقة البلدين، ولبيان طبيعة تلك العلاقات فقد تم الأعتماد على بعض المناهج التحليلية ،ومنها المنهج التاريخي للوقوف على العلاقات التاريخية التي ربطت كلا البلدين فضلا عن المنهج الوصفي لوصف طبيعة تلك العلاقات الى جانب المنهج المقارن وذلك لغرض المقارنة بين السياسات التي إعتمدها كلا البلدين في علاقة بعضهما ببعض.

أولا:-العلاقات المصرية- الأثيوبية (إطلالة تأريخية)

تعود العلاقات المصرية – الأثيوبية الى عهد والي مصر محمد علي باشا عام ١٨٢٠،اذ إتسمت العلاقات فيما يعرف في لغة السياسة بالتوتر،وقد قيل بان محمد علي كان ينوي غزو الحبشة ، الا انه لم يفعل ذلك،خشية ان تتحمل مصر تضحيات جسيمة في ذلك الوقت، وقد وصلت العلاقات بين البلدين الى درجة ان الأحباش أقاموا دولة حاجزة بين نهر ستيت أحد فروع عطبرة والقلابات للحيلولة دون وصول المصريين الى بلاد الأحباش[١].

وأخذت العلاقات بالتوتر في عهد الامبراطور (ثيودورو) (Theodorou) الذي كان يطلق عليه(ملك الملوك) ،والذي يعد من أبرز الشخصيات التي حكمت الحبشة في القرن التاسع عشر ،فقد كان كثيراً ما يقف أمام توسع المصريين ولا سيما في المناطق الحدودية بين الحبشة والسودان[٢] ،فعندما حاولت مصر إقامة خط حديدي بين مصوع والخرطوم بغرض تسهيل سبل الاتصال فيما بين السودان وساحل البحر الاحمر الغربي،إعترض (ثيودورو)على ذلك المشروع على إعتبار ان أمتداد ذلك الخط سيمر بأراضي إقليم بوغوص أو سنهيت وهو يزعم بان تلك الأراضي وما يجاورها هي أراضي حبشية حيث انها تعد أهم مداخل الحبشة الشمالية[٣].

فضلا عن ذلك فقد رفض الأحباش ان يكون لمصر نفوذاً وسيطرة على جهات الساحل الغربي للبحر الاحمر.الى جانب ذلك ، فان من أهم أسباب توتر العلاقات بين البلدين الأختلاف الديني، فمصر كانت تريد مع توسعها في جهات افريقيا ان تنشر الاسلام واللغة العربية، وهو مالم ترض عنه بطبيعة الحال الحبشة المسيحية[٤].

وزادت العلاقة سوءاً بسبب توسعات مصر الحدودية أيام إسماعيل باشا(١٨٦٣-١٨٧٩) حيث أخذ الاحباش يغيرون على الحدود المصرية[٥].

كما إشتدت حدة الخلافات بين البلدين في سنة ١٨٦٧ عندما نشبت الحرب بين الحبشة وبريطانيا حيث وقفت مصر موقفاً مؤيداً لبريطانيا اذ سمح لهم بإجتياز الأراضي المصرية لمهاجمة الحبشة ووضع الأسطول المصري تحت تصرفهم الأمر الذي مكن الأنكليز من هزيمة الأحباش في نهاية نيسان ١٨٦٨ وقتل قائدهم ثيودورو، مما زاد من حقد الأحباش على مصر التي أخذوا يكنون لها البغض والكراهية[٦]

ومما أدى الى حالة التصعيد بين البلدين إحتلال ميناء زيلع[٧] عام ١٨٧٥ [٨] فضلا عن إحتلالهم لاقليم بوغوص والذي على أثره ثارت ثائرة الأحباش الذين أعلنوا ان اقليم بوغوص كان ملكا لهم قبل ان تحتله مصر[٩]

وبطبيعة الحال إستاء الأحباش كما إستاء ملكهم الجديد (يوحنا الرابع ١٨٧٢-١٨٨٩) من التوسع المصري ،وإجتمعت كلمتهم على ضرورة التصدي لذلك التوسع ،وبالفعل قام الأحباش بالتصدي لحملتين مصريتين في تشرين الاول سنة ١٨٧٥، فضلا عن ذلك إستطاع يوحنا ان يحث جميع الأحباش على محاربة القوات المصرية المتناثرة في البلدان المختلفة،كما تمكن من قيادة حملة بنفسه في ٧ اذار ١٨٧٦ الى بلدة (قورع) إنتهت بهزيمة القوات المصرية[١٠]

وكان لحالة التصعيد بين البلدين وعدم قدرة كلا الطرفين على الاستمرار على مواصلة الحرب، أثرها في دخول الطرفين بمفاوضات لتسوية العلاقات بين مصر والحبشة[١١]

وبالفعل ،فقد تم عقد الصلح بين البلدين في نيسان سنة ١٨٧٦ ، وفيه تم الاتفاق على ان تنسحب القوات المصرية من كافة الأراضي الحبشية، وان يبقى اقليم(بوغوص)تابعا لمصر،كما تم الاتفاق على ان يفتح طريق للتجارة فيما بين مصوع والحبشة[١٢].

تحسنت العلاقات بين مصر والحبشة في عهد الامبراطور منليك الثاني(Menelik ll) (١٨٨٩-١٩١٢)، بدليل ان مصر ممثلة في البنك الأهلي ساهمت في إقامة أول نظام مصرفي إقتصادي ومالي حديث في الحبشة بأنشائها بنك الحبشة

عام ١٩٠٥ حيث كان لذلك البنك أهميته في سك العملة وطبع الاوراق المالية والتبادل الحر في الذهب الى جانب ذلك فقد نظمت الحبشة شؤون التعليم عام ١٩٠٦،حيث إستدعى منليك الثاني مدرسين من مصر للقيام باعباء التعليم ، كما فتحوا مدرسة منليك في أديس أبابا[١٣].

وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على العلاقات السياسية بين البلدين منذ سنة ١٩٠٢ ،وحتى إستقلال مصر الرسمي في سنة ١٩٢٢ لكنها لم تكن قوية مثلما كانت في القرن التاسع عشر ، وساعد على ذلك الاضطرابات التي عمت أثيوبيا ونشوب الحرب العالمية الاولى وإنشغال مصر بثورتها في سنة ١٩١٩ وصراعها مع بريطانيا للحصول على إستقلالها ،على ان العلاقات السياسية بين البلدين أتخذت شكلاً جديداً بعد سنة ١٩٢٢ يختلف كثيراً في مظاهرة عن الحقبة السابقة[١٤].اذ تطورت العلاقات بين البلدين، وربما يعود ذلك الى ان مصر أخذت تهتم بعلاقاتها الخارجية كما ان تطلع (الرأس تفري) (Cape Tafra) ولي عهد أثيوبيا في ذلك الوقت الى تدعيم علاقاته بالدول الخارجية ومنها مصر بهدف تمدين وتحضير بلاده ساعد على تطوير العلاقات بين البلدين اذ وصلت الى حد تبادل الزيارات بين الطرفين حيث قام (الرأس تفري) ولأول مرة بزيارة مصر عام ١٩٢٣ بهدف الأطلاع على ما وصلت اليه مصر من تقدم في مجالات الادارة والصناعة والتعليم وتطبيقها في بلاده[١٥].

وقد إرتقت العلاقات بين البلدين حيث تم إنشاء قنصلية مصرية في أثيوبيا عام ١٩٢٧[١٦] وإختير (فرج موسى) السكرتير الثاني في مفوضية مصر في المانيا ليكـون قنصلا في أثيوبيا في أوائل عام ١٩٢٩[١٧] وعندما تم تتويج الامبراطور هيلاسلاسي(Haile Selassie) امبراطوراً على أثيوبيا في الثالث من نيسان ١٩٣٠ أرسلت مصر وفدا في ١٨ تشرين الاول من العام نفسه الى أثيوبيا، وذلك لتهنئة الامبراطور (هيلاسلاسي) وخلال لقاء الأخير للوفد المصري أعرب عن تمنيه في نمو العلاقات بين البلدين وتعاونهما معا "وان باب الحبشة مفتوح على مصراعيه أمام المصريين ليعاونوا بخبرتهم وأموالهم في نهضة بلاده"[١٨].

وبالرغم من التطور الواضح في علاقة البلدين الا ان تلك العلاقة شابها التوتر نتيجة للموقف المصري تجاه الصراع الايطالي- الاثيوبي ،حيث أتبعت الحكومة المصرية سياسة الحياد بين الدولتين في صراعهما ،في حين كان الرأي العام المصري منحازاً بالكامل وبجميع فئاته وطوائفه مع أثيوبيا[١٩].

ويبدو ان هناك أسباب عدة دفعت الرأي العام المصري للتعاطف مع أثيوبيا ،منها ان المصريين عدو تهديد إيطاليا لأثيوبيا تهديداً لهم ولأمنهم ،اذ كانت ايطاليا تحتل ليبيا الواقعة على حدود مصر الغربية،وكان معنى إحتلالها لأثيوبيا ،انها إحتلت أيضاً الحدود الجنوبية الشرقية،ومعنى ذلك انه يسهل على إيطاليا ان تحقق هدفها وهو إحتلال مصر والسودان عن طريق أثيوبيا وليبيا[٢٠].كذلك كانت أثيوبيا دولة أفريقية مجاورة لمصر،وترتبط معها بروابط تاريخية وطبيعية اذ ان نهر النيل الرابط بينهما،ويرتبط مفهوم الجار في الثقافة المصرية العربية الأسلامية بوجوب نجدته وحسن معاملته وإقامة علاقات طيبة معه،فضلا عن ذلك فقد كان لعامل الدين أثر كبير في التعاطف المصري تجاه المشكلة الأثيوبية ،فالمصريون يدينون بالاسلام والمسيحية وكذلك الأثيوبيين ،اي ان هناك ما سماه البعض بصلة بين شعبي مصر وأثيوبيا، فضلا عن وجود قلق ومخاوف عند المصريين من التهديد بايقاف أو منع مياه النيل الأزرق من الوصول الى مجرى النهر ، والمياه الواردة من بحيرة تانا[٢١] مما سيشكل ذلك تهديداً لمصر والمصريين من خطر إستيلاء الأيطاليين على تلك البحيرة[٢٢].

الى جانب ذلك ، فقد أحتج الرأي العام المصري على الاتفاقية التي وقعتها مصر مع إيطاليا في كانون الثاني ١٩٣٥ ،والتي يسمح مقتضاها بتحليق الطائرات الايطالية في جو مصر والنزول في مطاراتها وهي في طريقها الى المستعمرات الايطالية في شرق أفريقيا[٢٣].

وعندما أندلعت الحرب الايطالية – الأثيوبية عام ١٩٣٥ تطوع عدد كبير من أبناء الشعب المصري للوقوف بجانب أثيوبيا[٢٤] ، وقد كان لموقف الرأي العام المصري تجاه الحرب الاثيوبية الايطالية أثره الكبير على الحكومة المصرية التي أتخذت بعض الاجراءات تجاه إيطاليا رغم سياسة الحياد التي أتخذتها حينذاك[٢٥] ومنها فرض رقابتها على نشاط الجاليات الايطالية الموجودة في مصر كما عمدت الى إتخاذ إجراءات خاصة باعداد الجيش المصري للقتال وإعادة توزيعه على مناطق مختلفة من البلاد وخاصة الحدود الغربية لمصر فضلا عن إشتراك مصر في العقوبات الاقتصادية التي فرضتها عصبة الأمم على إيطاليا ، ويذكر عبد العظيم رمضان في كتابه(تطور الحركة الوطنية في مصر) عن ذلك قائلا:"وإشتركت مصر في التدابير الحربية كأنها إحدى الدول المحاربة، وبالرغم من ان مصر لم تكن عضواً في عصبة الأمم، فقد قبلت تنفيذ العقوبات التي فرضتها على إيطاليا في ١٤ تشرين الاول ١٩٣٥"[٢٦].وكان للموقف المصري أثره في تلقي الحكومة المصرية شكراً رسمياً من عصبة الأمم في ٤ تشرين الثاني ١٩٣٥[٢٧].

ليس هذا فحسب ،فقد إستقبل الأثيوبيون عطف وتأييد المصريين لهم بالحماسة حتى أرسل الامبراطور (هيلا سلاسي) برقية شكر الى الامبراطور (عمر طوسون) تقديراً لعطفه ومجهوده نحو أثيوبيا[٢٨].

ونتيجة لذلك، فقد تحسنت العلاقات بين البلدين لاسيما بعد خروج الاحتلال الايطالي من أثيوبيا عام ١٩٤١ وعودة الامبراطور هيلاسلاسي الى الحكم ،وهو العام ذاته الذي سميت به أثيوبيا رسميا بذلك الاسم[٢٩].

ثانيا:-دور الكنيسة في علاقة البلدين

تعود العلاقات بين الكنيستين المصرية والحبشية الى النصف الاول من القرن الرابع الميلادي تاريخ دخول المسيحية الى أثيوبيا عندما تمكن أحد المصريين ويدعى(فرومينتوس)(Vromentos) من نشر الدين المسيحي بين رجال البلاط الاكسومي حتى تم ترسيمه مطران للكنيسة الحبشية وأصبح أول مطران للكنيسة الحبشية تعيينه الكنيسة المصرية وعلى أثر

ذلك أصبح هناك تقليد يقوم بطريرك الاسكندرية بترسيم مطران الكنيسة الحبشية من بين الرهبان المصريين ويأخذ المطران الجنسية الحبشية بمجرد وصوله الى مقره[٣٠].

إستمر الاتحاد بين الكنيستين المصرية والأثيوبية حتى بعد الفتح الاسلامي لمصر ،وظلت المراسلات بين ملوك الحبشة والنوبة من جانب وبطاركة وباباوات الكنيسة المصرية من جانب أخر،الا انه في عهد الملك (زارا يعقوب) (Zara Yacoub) ملك الحبشة ،توترت العلاقة بين الكنيستين، نظراً لوجود إرساليات تحت عنوان اليسوعيين من كنائس أخرى لأثيوبيا[٣١]

أعلن حينها الامبراطور (سوسينيوس) (Soscenios) أمبراطور الحبشة ان الطائفة الكاثوليكية هي المذهب الرسمي له لاظهار التبعية لبابا روما حينذاك ما أدى الى انتفاضة الشعب ضده ودفعه للتنازل عن العرش وطرد الأباء اليسوعيين من الحبشة[٣٢].

وعقب الاحتلال الايطالي للحبشة حاولت الحكومة الايطالية ان تفصل الكنيسة الحبشية عن الكنيسة المصرية الا ان محاولاتها باءت بالفشل.

غير ان الحكومة الايطالية لم تتراجع عن مشروع فصل الكنيستين ،فقامت في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٧ بتعيين بطريرك حبشي(الأنبا إبراهام)(Anbaabraham)،ومعه ثلاثة مطرانه وثلاثة أساقفه من الأحباش .غير ان المجمع المقدس في مصر أصدر قراراً يحرم البطريرك الحبشي (إبراهام) والمطارنة والاساقفة الذين رسمتهم الحكومة الايطالية وكل من يعترف بهم [٣٣].

وعلى الرغم من الحوادث العابرة، فقد كان لمطارنة الحبشة من المصريين الفضل في بقاء الكنيسة الحبشية على إتصال مستمر ببقية العالم المسيحي ولو على بعد ،كما يرجع الفضل اليهم والى رؤوسائهم فيما كان يبذل من جهود في سبيل إجراء بعض الاصلاحات.

وعندما عاد الامبراطور هيلاسلاسي الى أثيوبيا عام ١٩٤٢ طلب ان تكون زعامة الكنيسة الأثيوبية في يد الأثيوبيين وبعد مفاوضات إتفق على وضع نظام أخر جديد وهو ان يعين الامبراطور لرئاسة الكنيسة الحبشية رجلا حبشيا يجمع على ترشيحه رجال الدين في أثيوبيا،ثم يصدق بطريرك الاسكندرية على ذلك التعيين[٣٤].

وفي أوائل عام ١٩٥٨ هدد مطران أثيوبيا بان الكنيسة الاثيوبية لن تشترك في إنتخاب البطريرك، ولن تعترف به أبا روحيا، وستقوم بشؤونها الروحية على مسؤوليتها دون الرجوع اليه الا اذا أخذت مطالبها بعين الاعتبار ومن هذه المطالب فتح باب الترشيح لاصلاح راهب من مصر وأثيوبيا ليكون بطريركا، ودارت مفاوضات بين الطرفين إنتهت بموافقة الوفد الاثيوبي على ان بابا وبطريرك الكرسي الرسولي المرقسي السكندري ومقره الاسكندرية هو على الدوام بابا وبطريرك اثيوبيا ويكون مطران اثيوبيا نائب البطريرك في أثيوبيا[٣٥].

وفي عام ١٩٥٩ أختير (الأنبا باسيليوس)(Anbabaselios) كرئيس لاساقفة أثيوبيا وهو من أصل أثيوبي ، وفي ٢٨ تموز ١٩٥٩ توج البابا كيرلس السادس بطريرك الكرازة المرقسية وبابا الاسكندرية وقتها (الأنبا باسيليوس) أول بطريرك للكنيسة الاثيوبية الارثوذكسية[٣٦].

كانت للكنيسة دور فاعل في حل الأزمات التي تحدث بين البلدين فعندما ساءت العلاقات بين البلدين تدخل البابا (كيرلس) وكان لتدخله الأثر الواضح في عودة العلاقات بين البلدين[٣٧] وبعد وفاة بطريرك أثيوبيا (الأنبا باسيليوس) عام ١٩٧١،خلفه (الأنبا ثيوفيلوس)(Anbatheoveloz)، وتزامن ذلك مع سقوط الامبراطور هيلاسلاسي عام ١٩٧٤، ومجيء الامبراطور (هيلا مريام) (Hillamriam) الذي إنتهج الفكر الماركسي وقام بتأميم الأراضي بما في ذلك أراضي الكنيسة وعمد الى إعتقال البطريرك (ثيوفيلوس) عام ١٩٧٦ وفصل الكنيسة في أثيوبيا عن الدولة ،مما أدى ذلك الى ضعف العلاقات بين الكنيستين المصرية والاثيوبية[٣٨].

ثالثا:-العلاقات المصرية- الأثيوبية في ظل الأنظمة المتعاقبة على الحكم

توثقت العلاقات بين مصر وأثيوبيا بعد قيام ثورة ٢٣ تموز عام ١٩٥٢ في مصر ،وزادت العلاقات متانة بعد زيارة الامبراطور (هيلاسلاسي) للقاهرة في حزيران ١٩٥٩ ومن مظاهر ذلك التحسن ان معظم بعثات الطلبة الاثيوبيين تأتي الى القاهرة ،حتى بلغ عدد الطلبة الاثيوبيين الذين يتعلمون في الازهر والجامعات والمعاهد والمدارس المصرية في العام ١٩٥٨-١٩٥٩ اربعمائة وخمسين طالبا[٣٩].

ثم أرتقت العلاقات بين البلدين الى درجة عبر الرئيس المصري الاسبق جمال عبد الناصر(١٩٥٤-١٩٧٠) عنها قائلا:"اننا اليوم وقد صارت أمورنا بايدينا،فقد وجب علينا ان نلقى أضواء على الحبشة...وان نوثق علاقات الأخاء والمودة بيننا وبين الشعب الذي تربطنا به أوثق الصلات من أبعد أعماق التاريخ"[٤٠].

وبالفعل ،فقد تحسنت العلاقات بين البلدين عام ١٩٦٣ أي في أعقاب تأسيس منظمة الوحدة الافريقية بعدها منظمة أفريقية قارية ترعى التعاون والعمل المشترك من أجل تحقيق أهداف ومصالح دول القارة، وكانت مصر من اولى الدول التي رحبت وشاركت مشاركة فعالة في تلك المنظمة،كما رحبت بان تكون اديس ابابا المقر لتلك المنظمة[٤١].

ومع التحسن الذي طرأ على علاقة البلدين ،الا انها شهدت توتراً ملحوظا لاسيما بعد وفاة الرئيس المصري الاسبق (جمال عبد الناصر) عام ١٩٧٠،اذ ساءت العلاقات بينهما لا سيما في عهد الرئيس المصري الأسبق (أنور السادات) ولعل من أبرز مظاهر التوتر وقوف مصر الى جانب السودان وتوقيعه لمعاهدة الدفاع المشترك مع الخرطوم عام ١٩٧٦ ،الامر الذي أدى لتدهور العلاقات بين القاهرة وأديس أبابا ،وذلك بسبب الخلافات الحدودية حينذاك بين أثيوبيا والسودان ، بل

وإزداد الأمر سوءاً عندما رفض السادات الحوار مع الوفد الاثيوبي الذي زار مصر في شباط ١٩٧٦، مؤكداً ضرورة إستقلال الشعب الاريتري،اذ كانت مصر تناصر القضية الاريترية[٤٢].

كما ان وقوف مصر الى جانب الصومال في حرب الاوغادين مع أثيوبيا عام ١٩٧٧،والذي كان له تأثيره الكبير في أثيوبيا التي هددت حينذاك بإقامة مشروعات تعوق وصول مياه النيل الى مصر،الأمر الذي رفضته مصر حيث هدد رئيسها حينذاك (أنور السادات) بإعلان الحرب على أثيوبيا اذ ما حدث ذلك[٤٣].

ومن الجدير بالذكر ان أثيوبيا رفضت الاشتراك في إنشاء هيئة دول حوض النيل، والتي تم إقتراح إنشائها في كانون الاول ١٩٧٧ واستمر التفاوض على إنشائها في الاعوام ١٩٧٩، ١٩٨٢، ١٩٨٤ وكانت ترى اثيوبيا انه اذا رغبت مصر والسودان إجراء أي محادثات بخصوص مياه النيل فان عليهما التعامل مع أثيوبيا فقط وليس مع باقي دول حوض النيل[٤٤].

وفي الواقع ،لقد كانت العلاقات المصرية-الاثيوبية في عهد (أنور السادات) مليئة بالمشاكل والتوترات حتى جاء عصر الرئيس السابق (محمد حسني مبارك) ليشهد بداية مرحلة جديدة من العلاقات المصرية-الاثيوبية، اذ خفت حدة الخطاب السياسي بين البلدين ، وبدأت تحل محلها إنفراجه في العلاقات بين البلدين في صيغة التعاون والتفاهم في مختلف المجالات.

اذ أعلن الدكتور (عصمت عبد المجيد) وزير الخارجية المصري الأسبق،في مؤتمر القمة الافريقية العشرين، الذي انعقد بأديس أبابا حرص مصر على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأثيوبيا وإحترام إختيارها السياسي،مؤكداً ان"اثيوبيا الواحدة القوية أحد عوامل الأستقرار الرئيسة في القرن الافريقي"[٤٥]، وقامت الدبلوماسية المصرية عام ١٩٨٤ بجهود مكثفة وإتصالات مستمرة مع السودان وأثيوبيا من أجل إنهاء الخلافات المتعلقة بالمشكلة الاريترية فيما أتبعت مصر سياسة أقرب الى الحياد حتى عام ١٩٩٥،فيما يتعلق بالخلافات بين أثيوبيا والصومال بسبب الصراع حول اقليم اوغادين.

وجاءت محاولة إغتيال الرئيس المصري السابق (حسني مبارك) في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا عام ١٩٩٥ سبباً في تدهور العلاقة بين البلدين ،والتي على أثرها توقفت أعمال المجلس المصري الاثيوبي مايقارب ١٧ عاما كاملة[٤٦].

وعلى الرغم من توتر العلاقة بين البلدين،الا ان العلاقات بينهما كانت قائمة على المستوى الوزاري فخلال المدة من ٥-٦ كانون الاول ٢٠٠٤ قام (أحمد أبو الغيظ) وزير الخارجية المصري السابق بزيارة لأثيوبيا والتي قام خلالها بتسليم رسالة من الرئيس المصري السابق حسني مبارك لرئيس الوزراء الاثيوبي السابق (ميليس زيناوي) وقد أعلنت مصر خلال الزيارة عن دعمها للحكومة الاثيوبية في جهودها الرامية لحل النزاع الحدودي مع أريتريا سلميا[٤٧].

كما تعززت تلك العلاقة خلال زيارة رئيس الوزراء الاثيوبي السابق (ميليس زيناوي) لمصر للمدة من ١٦- ١٩ نيسان عام ٢٠٠٥ للمشاركة في قمة النيباد[٤٨] التي عقدت بشرم الشيخ والتي التقى خلالها بالرئيس المصري السابق (حسني مبارك) اذ عقد جلسة مباحثات موسعة تناولت التطورات في أفريقيا لا سيما الوضع في شرق القارة والقرن الافريقي والشرق الأوسط والعلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في المجالات الاقتصادية والتجارية وتنمية الموارد المائية وتشجيع المشروعات الاستثمارية المشتركة[٤٩]

كما شهدت العلاقات بين البلدين أنفراجاً ملحوظا تمثل في إنعقاد إجتماعات اللجنة المشتركة وذلك خلال المدة ٢٥-٢٧ حزيران من العام ٢٠٠٦ ،وقد أثمرت إجتماعات اللجنة المشتركة عن توقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات في مختلف المجالات ،لاسيما في إطار تعزيز وحماية الاستثمار،الشؤون الاجتماعية ،الأعلام والسياحة[٥٠].

الى جانب ذلك، فقد قام وزير الخارجية الاثيوبي (سيوم مسفين)(Seyoum Mesfin) بزيارة مصر خلال شهر كانون الثاني ٢٠٠٧،التقى خلالها بالرئيس المصري السابق (حسني مبارك) والتي أثمرت عن عقد مشاورات إيجابية ومهمة بين الجانبين[٥١].

كما قام رئيس الوزراء المصري السابق (أحمد نظيف) بزيارة الى أثيوبيا في كانون الاول من العام ٢٠٠٩ لدعم العلاقات بين البلدين .فضلا عن قيام وزير الخارجية المصري ووزيرة التعاون الدولي بزيارة أثيوبيا في العام ٢٠١٠ ألتقيا خلالها برئيس الوزراء ووزير الخارجية الاثيوبيين للتشاور في دعم العلاقات الثنائية وبحق القضايا الاقليمية ذات الأهتمام المشترك[٥٢].

هذا ولم تقتصر العلاقات بين البلدين على المستوى السياسي والدبلوماسي فحسب، فقد أرتبطت مصر بعلاقات إقتصادية مع أثيوبيا فقد بلغ عدد المشروعات الاستثمارية للمصريين في أثيوبيا ٧٢ مشروعا إستثمارياً برأسمال مصري بالكامل وبشراكة من الاثيوبيين ،وتنوعت مجالات الاستثمارات في أثيوبيا للمصريين في المجالات الزراعية والصناعية والعقارية[٥٣].

الى جانب تقديم مصر المنح والمساعدات لاثيوبيا ففي العام ٢٠١٠ سلمت مصر معونه غذائية لاثيوبيا وذلك لمواجهة المجاعة مكونة من ٧ حاويات ،ولم تكن تلك المنح هي الاولى من نوعها فقد سبق وان قدم الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا معونة غذائية لاثيوبيا بقيمة ٥٢ الف دولار أمريكي[٥٤].

رابعا:-أثر مشكلة مياه النيل في العلاقات المصرية-الأثيوبية

تأثرت العلاقات المصرية- الاثيوبية وبشكل كبير نتيجة لأزمة مياه النيل الناشئة بين البلدين ،لا سيما وان أثيوبيا تعد نفسها المتصرف الرئيس باستحقاقات تلك المياه،ولعل ما يدفعها الى ذلك كونها أحدى الدول التي تتحكم جيو ستراتيجيا بمنطقتين مهمتين هما القرن الافريقي ومنابع نهر النيل ،فضلا عن تمتعها بموقع استراتيجي يتيح لها أفضل الفرص للوصول الى وادي النيل من الشرق والسيطرة عليه بصورة مباشرة ،لذلك تحاول أثيوبيا ان تعطي لنفسها نفوذاً سياسياً يتعدى حدودها الجغرافية الى باقي دول أفريقيا ولا سيما دول الجوار (مصر-السودان) بواسطة مياه نهر النيل التي وجدت

فيها خير وسيلة لتحقيق طموحاتها السياسية،لذلك شكلت السياسة المائية الاثيوبية أحدى التهديدات السياسية والأمنية الخطيرة للأمن القومي المصري[٥٥].

ويمكن القول ان التوتر في السياسات الخارجية بشأن مياه النيل بين مصر وأثيوبيا يرجع الى خمسينيات القرن الماضي حيث ترى أثيوبيا ان الدور البريطاني وسياساته تجاه مياه النيل وأرتباط مصر بتلك السياسة قد أفرز الكثير من التعقيدات والحساسيات التي وجدت سبيلها الى جملة التفاعلات السياسية في منطقة حوض النيل ، بحيث لم يشكل قيام ثورة ٢٣تموز ١٩٥٢ بداية مرحلة جديدة ،بقدر ما تأثر بتاريخ تلك العلاقات وما أفرزته من حساسيات وخاصة بالنسبة لأثيوبيا ،التي وجدت سبيلها في الظهور مرة أخرى مع توقيع مصر والسودان لاتفاقية ١٩٥٩ ،كما كان لأقدام مصر على إتخاذ قرار بناء السد العالي دون إستشارة دول المنبع أثره الواضح في إقرار العديد من التعقيدات والهواجس اذ رفضت أثيوبيا الاشتراك في أعمال اللجنة الفنية المشتركة التي تقرر تشكيلها بمقتضى الاتفاقية نفسها لسنة١٩٥٩ ،لان نهر النيل ينبع من أراضيها ،وكان يفترض الاتفاق المسبق معها،ولذلك فهي ترى في الاتفاق المذكور مساس بكرامتها الوطنية وإنتقاص من سيادتها الوطنية[٥٦].

وعليه،فقد أخذت أثيوبيا تعد الدراسات من أجل إستغلال تلك المياه فخلال فترة حكم الامبراطور (هيلاسلاسي) ،قامت أثيوبيا بعمل أول دراسة حول الاستغلال الرشيد لمياه النيل الازرق في أثيوبيا، وذلك خلال المدة (١٩٥٨ -١٩٦٤)، في الوقت الذي كانت فيه العلاقات بين القاهرة وواشنطن في أسوأ أحوالها، وقد تضمن التقرير النهائي الذي أعده المكتب المذكور في عام ١٩٦٤ عن مشروعات التنمية في مجال الري والطاقة في حوض النيل الازرق بأثيوبيا .كما شمل التقرير إمكانية تنفيذ (٣٣) مشروع للري وتوليد الطاقة على حوض النيل الازرق وفروعه[٥٧].

وقد قامت أثيوبيا بالفعل مع بداية عام ١٩٨٤ بتنفيذ مشروع سد (فينيشا) أحد روافد النيل الازرق بتمويل من بنك التنمية الافريقية وكان لتنفيذ ذلك المشروع أثره على حصة مصر المائية بمقدار نصف مليار م٣ سنويا ،فضلا عن قيامها بدراسة ثلاثة مشروعات ومنها مشروع الليبرد على نهر السوباط ،ومشروع سينت على أحد روافد نهر عطبرة ومشروع خور القاش الذي يؤثر على حصة مصر بمقدار(٤,٥) مليارم٣ سنويا[٥٨].

ليس هذا فحسب، فقد أخذت أثيوبيا منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي تجدد دعواها بشأن رفض إتفاقيات مياه النيل، ومما أدى ذلك الى ان تشهد العلاقات تصعيداً كبيراً حول مياه النيل، وقد بلغت ذروتها في بداية القرن الواحد والعشرين حيث بدأت اثيوبيا تتولى قيادة دول المنبع في رفض الاتفاقيات والبدء بطلب إعادة النظر فيها وذلك لان اثيوبيا أصبحت تملك مساندة خارجية تمكنها من إقامة السدود والمشاريع في حوض النيل وقد كان إعلان أثيوبيا لذلك التوجه واضحا على المستوى الرسمي وغير الرسمي ،وقد أوضح (دامنيا) ممثل الحكومة الاثيوبية في مؤتمر مركز الدراسات الافريقية والشرقية بجامعة لندن عن مياه النيل المنعقد بتاريخ ٢-٣ ايار ١٩٩٠ موقف بلاده من الاتفاقيات وخلال ذلك المؤتمر ذكر:"ان اثيوبيا –شأنها شأن دول حوض النيل الأخرى-ترفض الاتفاقيات السابقة التي وقعتها نيابة عنها الدول الاستعمارية ...لذلك فان أثيوبيا لاتعترف بالاتفاقيات التي عقدت في ظل الدول الاستعمارية أو معها،وتعدها غير ملزمة للدول المستقلة حديثا ،وانه لأبد من توقيع إتفاقيات جديدة عادلة ومتوازنة بين دول حوض النيل ،بحيث لاتملك دول المنبع حقا مطلقا في التصرف بالمنح أو المنع،في مياه نهر النيل وفي الوقت نفسه لا تعطي دول المصب حقا مطلقا في الأعتراض على مشروعات المياه في دول المنبع"[٥٩].

وفي ظل النظام الديمقراطي التعددي الذي حل في أثيوبيا منذ عام ١٩٩١ محل نظام (منغستو) الاشتراكي الماركسي، كان ثمة أمل في بناء علاقة جديدة تسمح بتطور التعاون الثنائي تدفع بأثيوبيا للتعاون فيما يتعلق بمياه النيل بصفة خاصة، وبالفعل تم توقيع (اتفاقية إطارية) مع أثيوبيا وقعها كل من الرئيس المصري السابق (محمد حسني مبارك) ورئيس الوزراء الاثيوبي (ميليس زيناوي) في تموز ١٩٩٣ تنطوي على عدة مبادئ منها،عدم التصرف فيما يتعلق بالمياه بما يضر الدول الأخرى، وبحث موضوعات المياه وفقا لقواعد القانون الدولي،الا ان تلك الاتفاقية ظلت (مجمدة) ولم تدخل حيز التنفيذ[٦٠].

وفي عام ١٩٩٤ تزايدت وتيرة التحركات الاثيوبية الرامية الى إنشاء السدود على روافد حوض النيل فأتمت بناء سد (تيكيزي)، وسد (كرادوبه)، وسد (تانابليسه) ،بعبارة أخرى، فان أثيوبيا تسعى من خلال المشروعات المائية والسدود التي تقيمها الى فرض الأمر الواقع [٦١].

وفي الواقع، لم تكن (إسرائيل)-بطبيعة الحال- بعيدة عن كل ما يجري حول مياه النيل ،بل كانت جزءاً منها،حيث كانت تمد أثيوبيا بالخبرات الفنية لمساعدتها في بناء شبكة من السدود على نهر النيل[٦٢].

ويمكن القول ان (إسرائيل) تتبع سياسة مزدوجة للوجود في دول المنابع حيث تعمل على إثارة الخلاف وتوتير العلاقات بين مصر وتلك الدول،لا سيما أثيوبيا عن طريق الزعم بأنها مهضومة الحق في كميات المياه التي تحصل عليها ،والترويج لمفهوم قدرة (إسرائيل) على الضغط على مصر للقبول بإعادة توزيع الحصص المائية،هذا من جهة .ومن جهة أخرى تقوم (إسرائيل) بتقديم الدعم المالي الفني من أجل إقامة السدود على النهر، وذلك بهدف التوصل الى صفقة بين (إسرائيل) ومصر،تقبل بمقتضاها بتسليم حصة من مياه النيل (لاسرائيل)،مقابل الا تتلاعب (إسرائيل) بجريان المياه في المنابع بما يضر بمصالح مصر[٦٣].

ومهما يكن من أمر،فقد إستمرت حالة التجاذب والتنافر بين البلدين ففي ٢٦ شباط ١٩٩٦ أعلنت أثيوبيا في جريدتها الرسمية إنها سوف تحتفظ لاستعمالها الخاص مستقبلا بموارد النيل وتصريفاته في الاقليم الاثيوبي أي أكثر من (٨٥%)

من إيراد النهر بأكمله ،وقد وزعت مذكرة رسمية على جميع البعثات الدبلوماسية في القاهرة تضمنت إحتفاظها بحقها في الاستعمال والدول المستفيدة الأخرى من تلك المياه[٦٤].

الى جانب ذلك ، فقد وافق البرلمان الأثيوبي على مشروع تقدمت به الحكومة في٩ حزيران ١٩٩٦ لأنشاء خزانين: الاول على النيل الأزرق للأستفادة منه لأغراض زراعية وإنتاج الطاقة الكهربائية، والثاني على نهر دايوس ، ومما ينبغي الأشارة اليه ان البنك الدولي وافق على تمويل هذين المشروعين الأثيوبيين من دون إشتراط حصول أثيوبيا على موافقة باقي دول حوض النيل[٦٥].

وحينما تم التوصل الى إتفاقية المجاري المائية الدولية لعام ١٩٩٧ والتي تؤكد على وحدة مجرى النهر أمتنعت الحكومة الأثيوبية عن التصويت على تلك الأتفاقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة،حيث أكد مندوبها على ان الأتفاقية لاتحقق التوازن بين دول المنبع والمصب[٦٦]

أخذت العلاقات بين البلدين بالتوتر لا سيما عندما رفضت مصر طلب دول حوض النيل بإعادة التفاوض حول حصة كل دولة حيث صرح الرئيس الأثيوبي (ميليس زيناوي) (Mehlis Zenawi) في ٧ شباط ٢٠٠٥ قائلا:"ان التوزيع الحالي لمياه النيل بين الدول هو شيء غير عادل"،واضاف "بينما تأخذ مصر مياه النيل لتحول الصحراء الى رقعة خضراء، لا تستطيع أثيوبيا إستخدامها لأطعام شعبها، واذا كانت مصر تريد ان تمنع أثيوبيا من أستخدام مياه النيل فعليها ان تحتلها اولا"...واضاف"ان أثيوبيا وست دول أخرى من شرق ووسط افريقيا ستوقع إتفاقا حول الأستخدام العادل لمياه النيل بحجة ان الاتفاقيات غير ملزمة لها لأنها وقعت في زمن الاستعمار"[٦٧].

ومما زاد العلاقة سوءاً إخفاق إجتماع شرم الشيخ لوزراء مياه دول حوض النيل الذي عقد في ١٤ /٢٠١٠/٤ في الوصول بمبادرة حوض النيل الى غايتها.فقد فشل الأجتماع في التوقيع على إتفاقية التعاون الأطاري التي بدأ التفاوض على بنودها منذ العام ١٩٩٩ .اذ أصطدمت العملية التفاوضية منذ ذلك الحين بموقف مصر الذي يؤكد على الحقوق التاريخية بمياه النيل[٦٨].

ويذكر الخبير في الشؤون الافريقية الدكتور حمدي عبد الرحمن ان السبب الرئيس لفشل إجتماع شرم الشيخ انما يرجع الى رفض مصر تخفيض حصتها المائية المقدرة عند اسوان نحو(٥٥,٥)مليار متر مكعب سنويا، وقد تمترس المفاوض المصري حول ثلاثة مبادىء حاكمة غير قابلة للتنازل ،وهي[٦٩] :-

-التمسك بحقوق مصر المكتسبة في مياه النيل -ضرورة موافقة مصر المسبقة على أي مشروعات مسبقة تقام في حوض النيل-حصول مصر على حق الفيتو في أي تجمع مائي يضم دول حوض النيل العشر.

وكان لتوقيع أثيوبيا لأتفاقية (عينتيبي) في ١٤ ايار ٢٠١٠ أثرها في تصعيد الموقف بين البلدين اذ ان عقد تلك الأتفاقية يعطي لدول المنبع حرية وإمكانية إقامة السدود والمشروعات الأخرى دون إخطار دول المصب بذلك الأمر الذي رفضته مصر[٧٠].

ويبدو من خلال ما تقدم ،ان أثيوبيا تسعى للتحرك بإنفرادية وعدم تنسيق مع دول الحوض وخاصة مصر اذ لا تعتقد أثيوبيا في وجوب أعمال (شرط الأخطار المسبق) قبل تنفيذ مشروعاتها المائية على روافد نهر النيل،وتصر على حقها المطلق في التصرف في جزء النهر الواقع في أراضيها دون الرجوع الى مصر أو أي دولة أخرى من دول الحوض[٧١].

كما تسعى أثيوبيا الى تغيير معادلة التوازن الهيدروبوليتيكي[٧٢] والهيدرواستراتيجي في النظام الاقليمي المائي لحوض النيل،وذلك من خلال سياساتها المائية في حوض النيل خلال المرحلة الراهنة والتي تجعل من نفسها (المبادرة) أو(الطرف الفاعل)،اي من (يقوم بالفعل)،والأخرون هم (المفعول به) أو (من يقومون برد الفعل) في معادلة التوازن الهيدروبوليتيكي والهيدرواستراتيجي الجديدة في النظام الاقليمي المائي لحوض النيل[٧٣].

خامسا:-العلاقات المصرية – الأثيوبية بعد التغيير

شهدت العلاقات المصرية – الأثيوبية بعد التغيير تطوراً إيجابياً بعد الخلافات التي شهدتها في عهد الرئيس السابق (حسني مبارك) فبعد التغيير الذي حدث في مصر قام الرئيس الأثيوبي الراحل (ميليس زيناوي) بزيارة لمصر في ٣ ايار ٢٠١١ التقى خلالها برئيس مجلس الوزراء المصري آنذاك عصام شرف الذي أكد على "ان الحكومة المصرية في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني حريصة على فتح صفحة جديدة مع القارة الافريقية ،والعودة اليها بقوة بعدها الأمتداد الأستراتيجي لمصر منوها بإهتمام مصر بدعم التعاون الاستثماري مع أثيوبيا وتشجيع رجال الأعمال المصريين على إقامة مشاريع إستثمارية في مجالات الأنتاج والصناعة والزراعة والخدمات"[٧٤].

في حين أكد رئيس الوزراء الاثيوبي على "عمق العلاقات بين البلدين وان نهر النيل هو الجسر الرابط بين البلدين وبان مصر ستقوم بدور مهم في الاتفاقية الاطارية الخاصة بتنظيم تقاسم مياه النيل ،وانه لهذا السبب قررت أثيوبيا،بعد الثورة المصرية،تأجيل التصديق على تلك الاتفاقية في البرلمان الأثيوبي الى ان تتمكن مصر من دراسة الاتفاقية الجديدة بتمهل وان تحدد موقفها منها"[٧٥].

الى جانب تلك التصريحات، فقد تم الأتفاق على توقيع عدد من الأتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجالات عدة وذلك في إطار حرص الجانبين على تطوير التعاون بينهما[٧٦].

ومع التحسن الذي طرأ على علاقة البلدين الا ان تلك العلاقة شابها التوتر بسبب مشروع (سد النهضة)[٧٧] التي أخذت أثيوبيا تعمل على إنجازه فعلى الرغم من تأكيد الجانب الاثيوبي بعدم حصول أي ضرر من إنجاز ذلك المشروع ،الا ان الجانب المصري يصر على ان ذلك المشروع سبب اضرار بالغة الخطورة على مصر اذ سيقلل من حصة مياه النيل[٧٨].

وكان لأعلان أثيوبيا بدء العمل لتحويل مجرى نهر النيل الأزرق،أحد الروافد الأساسية لنهر النيل من أجل بناء سد النهضة أثره في علاقة البلدين حيث أثار التصرف الاثيوبي قلق كبير لدى مصر(٧٩).

حيث قام وزير الخارجية المصري (محمد كامل عمرو) بزيارة للعاصمة الأثيوبية أديس أبابا في ١٨ حزيران٢٠١٣ أجرى خلالها مباحثات مع نظيره الاثيوبي (تادرو ساد هاتوم) (Tadro Sad Hatom) حيث أتفق الجانبان على تشكيل لجنة ثلاثية،تضم خبراء من كل من مصر وأثيوبيا والسودان تتناول كيفية المضي قدماً في تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية المعنية بالسد،مع تأكيد ضرورة ان تؤخذ في الاعتبار المصالح التنموية لأثيوبيا من جانب والشواغل الخاصة بالأمن المائي لدول المصب من جانب أخر(٨٠).

كما أكد الوزيران التزامهما بدعم العلاقات الثنائية بين بلديهما، وتنسيق جهودهما للوصول الى تفاهم إزاء جميع المسائل العالقة بين البلدين في إطار من الثقة والانفتاح(٨١).

ومن جانبه أكد الوزير الأثيوبي التزام بلاده بنهج تحقيق المكاسب للجميع كأساس للتعاون المشترك وذكر قائلا:"أود ان اطمئن الاشقاء والشقيقات في مصر،بأننا سنتعامل مع مخاوف الأمن المائي لمصر والسودان،ونقوم بذلك في إطار التعاون والمنفعة المشتركة،مشيراً الى قول رئيس الوزراء الراحل (ميليس ريناوي) "اننا أمام خيارين هما: اما السباحة معا أو الغرق معا، وأعتقد ان علينا ان نسبح سويا، وسنبذل كل ما في وسعنا لدعم كل منا الأخر""(٨٢).

وعلى الرغم من التوتر الحاصل حول سد النهضة قام الرئيس المصري السابق (محمد مرسي) بزيارة لأثيوبيا في ١٥ تموز ٢٠١٢ ،وذلك لحضور إفتتاح أعمال القمة الافريقية الـ١٩ بأديس أبابا والتي عقدت تحت شعار(تعزيز التجارة البينية) ، والتي أكد فيها "ان مصر ملتزمة بالتواصل مع أشقائها الأفارقة تجارة واستثماراً وتعاوناً في جميع المجالات"(٨٣).

كما قام بزيارة ثانية لأثيوبيا في ٢٤ ايار ٢٠١٣،على هامش أعمال القمة الاستثنائية بالعاصمة الأثيوبية التقى خلالها برئيس الوزراء الاثيوبي (هايلي ماريام دسالين) (Healy Mariam Dsalin)، حيث استعرض سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين،في جميع المجالات خاصة مايتعلق بالتعاون الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري والاستثماري، وفي المقابل أكد رئيس الوزراء الاثيوبي حرص بلاده على تحقيق المنفعة لمصر،قبل أثيوبيا، وان سد النهضة مشروع اقليمي لصالح الجميع بما في ذلك دولتا المصب(مصر والسودان)،مشدداً على ان المشروع لن يضر بمصالح الدولتين(٨٤).

كما التقى الرئيس (محمد مرسي) خلال إنعقاد تلك القمة (هايليماري دسالين) ((Hailemari Dsalin رئيس وزراء اثيوبيا وأكد الجانبين على ضرورة مواصلة التنسيق بين البلدين في ملف المياه بما يحقق المصالح المشتركة لمصر وأثيوبيا،وأستناداً لالتزام كل طرف بمبدأ عدم الأضرار بمصالح الطرف الأخر(٨٥).

على الرغم من الزيارات المتبادلة بين البلدين ،فقد تصاعدت أزمة سد النهضة التي أتبعت مصر أسلوب الحوار والمفاوضات فيها خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٣ واوائل العام ٢٠١٤ ، الا ان التعنت الاثيوبي دفع مصر الى إتخاذ اولى خطواتها التصعيدية لمواجهة التعنت الأثيوبي في ملف سد النهضة والحفاظ على حقوقها المائية حيث أعلن الدكتور (محمد عبد المطلب) وزير الري في تصريحات له في ١٢ شباط ٢٠١٤ ان مصر تمتلك سيناريوهات محددة بتوقيتات موضوعه بمنتهى الدقة بعد ان استنفدت كل محاولات التفاوض والحوار مع الجانب الاثيوبي خاصة ان بناء السد بهذا الشكل والحجم يمكن ان يدمر أرثاً حضارياً ملكا للانسانية كلها لا للشعب المصري فقط..."(٨٦)مضيفا "ان المشكلة ليست مجرد نقص مياه لكنها مشكلة تتعلق بصدق النوايا وتنفيذ ما يحقق التنمية في الشعوب المتشاطئة دون الأضرار بالأخر"ومشدداً على ان ما قامت به تركيا من تعطيش لسوريا والعراق لن يتكرر في مصر"ودعا وزير الري رئيس الحكومة الاثيوبية ومسؤوليها الى وضع تصريحاتهم التي تؤكد عدم نية بلادهم الأضرار بمصر موضع التنفيذ وتسجيلها على ورق رسمي يتم توقيعه من قبل البلدين والبدء بمناقشات فنية تدعمها الارادة السياسية لتحقيق الوفاق والتكامل بين الشعبين"...وشدد على "اننا لسنا دعاة مشاكل أو خلافات مع شعوب شقيقة تربطنا علاقات تاريخية"...وأضاف"لسنا بهذه السذاجة لنواصل الحوار والمباحثات الى مالا نهاية لنرى السد وقد تم بناوه وإفتتاحه وتشغيله"(٨٧).

وبعد الاطاحة بالرئيس المصري السابق (محمد مرسي) أخفقت العديد من المحادثات بين الطرفين ولا سيما التي عقدت في ١١شباط ٢٠١٤ في أديس أبابا بين وزيري المياه في كل من مصر وأثيوبيا(٨٨).

ويبدو من خلال المحادثات ان مصر تحاول إقناع أثيوبيا بتغيير خططها من أجل الحد من الأضرار التي قد تلحق بالمصالح المصرية ،لكن أثيوبيا مصره على التمسك بالخطة الأصلية، وتدعي ان السد لن يكون له أي تأثير سلبي على مصر، اما السودان فانه يقف مع أثيوبيا ويدعم بناء السد على الرغم من المخاطر التي ستترتب على بناء ذلك السد .

وعليه فقد إنسحبت مصر من المحادثات مع أثيوبيا،وأعلنت انها ستلجأ الى كل الوسائل الدبلوماسية والسياسية للمحافظة وحتى لزيادة حصتها من مياه النيل(٨٩).

وبالرغم من توقف المحادثات بين البلدين ،الا ان العلاقات بقيت مستمرة ولا سيما على صعيد الزيارات المتبادلة فمع مجيء الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي) حدث تقارب بين البلدين حيث استقبل الرئيس المصري في ٩حزيران٢٠١٤ (تيدروس أدهانوم) (Tedros Adhanom) وزير خارجية اثيوبيا اثناء زيارته لمصر وأكد الرئيس المصري أثناء اللقاء على عمق وخصوصية العلاقات التاريخية التي تجمع بين البلدين، وعلى كون نهر النيل يمثل شريان الحياة الذي يربط الشعبين الاثيوبي والمصري، وهو الامر الذي يفرض على قيادات ومسؤولي الدولتين بذل كافة الجهود من أجل الحفاظ على تلك العلاقة،وتطويرها وتعزيزها بما يحقق المنافع المشتركة للشعبين الاثيوبي والمصري(٩٠).

كما أشار في لقائه الى مسألة المياه اذ أعرب عن أقتناعه الكامل بأن المياه يتعين ان تكون موضوعا للتعاون وليس للخلاف ،وان الحوار البناء هو الاسلوب الأمثل لتحقيق التفاهم المشترك، وأنه لاتوجد مشكلة أو تحد لايمكن حله اذا توافرت الارادة السياسية الحقيقية للتعاون،مشيراً الى الآفاق الرحبة المتاحة للتعاون وتحقيق المصالح المشتركة في مجالات الاقتصاد والاستثمار والتجارة"[٩١].

وفيما يتعلق بموضوع سد النهضة ،فقد أكد(عبد الفتاح السيسي)على ضرورة التعامل مع ذلك الموضوع بأكبر قدر من الشفافية والتفهم لمصالح كل طرف،وان المدخل الوحيد للوصول الى التفاهم المطلوب هو توافر الارادة السياسية للتعاون والتعامل الجاد،مع شواغل كل طرف وإحتياجاته عبر الحوار،مؤكداً ان مصر تتفهم تماما المصال التنموي لأثيوبيا،الا ان ذلك يجب ان يتواكب مع تفهم الجانب الأثيوبي للاحتياجات المائية المصرية[٩٢].

الى جانب ذلك ، فقد التقى (السيسي) على هامش أعمال القمة الافريقية الثالثة والعشرين التي عقـــدت في العاصمة الغينية (مالابو) في ٢٦حزيران ٢٠١٤ ، برئيس وزراء أثيـــوبيا (هايلي ماريام ديسالين)(Healy Mariam Dsalin) وأعلنا الجانبان التزامهما المتبادل في علاقات البلدين الثنائية بمبادئ التعاون والاحترام المتبادل وحسن الجوار وإحترام القانون الدولي وتحقيق المكاسب المشتركة.وقررا تشكيل لجنة عليا تحت إشرافهما المباشر لتناول كافة جوانب العلاقات الثنائية والاقليمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية، وأكد الطرفان على محورية نهر النيل كمورد أساسي لحياة الشعب المصري ووجوده وإدراكهما لأحتياجات الشعب الاثيوبي التنموية واتفقا وفقا للبيان المشترك لاسيما فيما يخص إستخداماتهما المائية على الآتي[٩٣]:-

١-إحترام مبادئ الحوار والتعاون كأساس لتحقيق المكاسب المشتركة وتجنب الأضرار ببعضهم البعض.
٢-أولوية إقامة مشروعات إقليمية لتنمية الموارد المالية لسد الطلب المتزايد على المياه ومواجهة نقص المياه.
٣-إحترام مبادئ القانون الدولي.
٤-الأستئناف الفوري لعمل اللجنة الثلاثية حول سد النهضة بهدف تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية واحترام نتائج الدراسات المزمع اجراؤها خلال مختلف مراحل مشروع السد.
٥-تلتزم الحكومة الأثيوبية بتجنب أي ضرر محتمل من سد النهضة على استخدامات مصر من المياه.
٦-تلتزم الحكومة المصرية بالحوار البناء مع أثيوبيا،والذي يأخذ إحتياجاتها التنموية وتطلعات شعب أثيوبيا بعين الأعتبار.
٧-الدولتان تلتزمان بالعمل في إطار اللجنة الثلاثية بحسن النية وفي إطار التوافق.

الخاتمة

يتضح مما تقدم ان العلاقات المصرية- الاثيوبية كانت ترتكز على عدة أبعاد تاريخية ، ودينية ، وثقافية-إجتماعية وحتى إقتصادية، اذ كانت تلك العلاقة تمتاز بدرجة من التعاون وان كان يشوبها بعض التوتر.فقد أرتبطت أثيوبيا بعلاقات وثيقة مع مصر خلال حكم الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر والذي تزامن حكمة مع حكم الامبراطور (هيلاسلاسي) اذ يرجع الفضل الى الأول في تشكيل منظمة الوحدة الافريقية التي ضمت كلا البلدين.

وبالرغم من، التوتر الذي شاب تلك العلاقات في أواخر السبعينيات من القرن الماضي كانعكاس للصراعات الاقليمية والدولية التي سادت القارة الافريقية ومنطقة الشرق الأوسط. الا ان تلك العلاقات شهدت تحسناً ملحوظاً في عهد الرئيس المصري السابق حسني مبارك سواء على صعيد الزيارات الرسمية أم على صعيد التعاون الاقتصادي وتقديم المنح والمساعدات لأثيوبيا،وبالرغم من ان العلاقات قد إرتقت بين البلدين بعد ثورة ٢٥ كانون الاول ٢٠١١ .

الا انها تأثرت وبشكل كبير نتيجة لأزمة مياه النيل والتي ولدت حالة من عدم الثقة بين البلدين نتيجة للسياسات المتبعة من قبلهما،ومما زاد العلاقة سوءاً لاسيما بعد ثورة ٢٥ كانون الاول ٢٠١١ توجه أثيوبيا نحو بناء سد النهضة والذي أخفقت جميع الجهود المصرية في المسار التفاوضي في السيطرة على الطموح الأثيوبي الرامي الى الحاق الضرر بالمصالح المصرية في مياه النيل.اذ يبدو ان اثيوبيا تسعى من خلال ذلك المسار الى كسب الوقت اللازم لتنفيذ ذلك المشروع وجعل السد حقيقة قائمة ،كما انها تسعى الى تحجيم رد الفعل المصري وحصره في مفاوضات لا طائل منها من أجل فرض الأمر الواقع على مصر،كما انها أرادت إستثمار تلك المفاوضات في تجاوز الأخطار المسبق في تنفيذ مشاريع تنموية على مجرى النهر والحصول على التمويل اللأزم لأنشاء السد من خلال إظهار حالة من التوافق مع دولتي المصب بهدف الحصول على التمويل اللأزم من الدول المانحة.

وفي الحقيقة ان إنشاء أثيوبيا لذلك السد سيشكل تهديداً واضحاً للأمن القومي المصري ،كما انه السماح لأثيوبيا ببناء ذلك السد سيفسح المجال لباقي دول حوض النيل الى ان تحذو حذوها لا سيما وان جميع تلك الدول تقع على أرتفاع أعلى من مصر.

ولتفادي تلك المخاطر فعلى الجانب المصري ان يقوم بمعالجة قضية سد النهضة من خلال الاتفاق مع الجانب الاثيوبي على مبدأ الامتناع عن تنفيذ أي مشروع الا بعد التشاور والتوافق مع مصر والسودان،كما ان على مصر ان تقف بالضد من الدول التي تساعد أثيوبيا في بناء سد النهضة ولأبد ان تتوجه للمؤسسات الاقليمية والدولية بهدف القيام بحملة كبيرة بشأن إثبات حقوقها في مياه النيل للحيلولة دون خسارة حقوقها المكتسبة في تلك مياه .

الهوامش

١-علي ابراهيم عبده،مصر وافريقيافي العصر الحديث،القاهرة،دار القلم،١٩٦٢،ص.١٣١
٢-المصدر نفسه،ص.١٣٢
٣-عبد العليم خلاف،كشوف مصر الافريقية في عهد الخديوي اسماعيل(١٨٦٣-١٨٧٩)،مصر،الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٩،ص.٢٠٢
٤-المصدر نفسه،ص.٢٠٣
٥-علي ابراهيم عبده،المصدر السابق،ص.١٣٤
٦-عبد العليم خلاف،المصدر السابق،ص٢٠٣ .
٧- ميناء زيلع :-مدينة صومالية تقع في الشمال الغربي على ساحل خليج عدن المقابل لدولة جيبوتي بدأت زيلع على مر القرون في فقد أهميتها التاريخية كميناء للعمق الحبشي و وقعت تحت سيطرة محمد علي باشا في بداية القرن التاسع عشر حيث عيّن حكامًا للمدينة تبعا للسلطنة العثمانية، ومع الاحتلال البريطاني لمصر وساحل الصومال كادت تنشب حرب للسيطرة على باب المندب بين الفرنسيين المسيطرين على تاجورة والبريطانيين، ولكنهما عقدا اتفاقية عام ١٨٨٨م لترسيم الحدود بينهما، وبموجبها وقعت زيلع وبربرة ضمن نطاق السيطرة البريطانية، وفقدت زيلع أهميتها بشكل كبير مع إنشاء جيبوتي و إنشاء سكة الحديد تصلها بإثيوبيا .ومع الحرب الأهلية الصومالية تعرضت المدينة لتدمير قضى على الكثير من الآثار الإسلامية و ما تبقى من المخطوطات التي تعرضت للنهب و السلب بعدما أخذ الاستعمار الكثير منها إلى متاحفه للمزيد ينظر ويكيبيديا،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع: http://www.ar.wikipedia.org
٨-محمود ابو العنين،مصر واثيوبيا واريتريا:غلبة الطابع السلمي والعتاوني للعلاقات عبر التاريخ،التقرير الاستراتيجي الافريقي ٢٠٠٩-٢٠١٠،جامعة القاهرة،مركز البحوث الافريقية،٢٠١٠،ص.٦٧٧
٩-علي ابراهيم عبده ،المصدر السابق،ص.١٣٥
١٠-عبد العليم خلاف،المصدر السابق،ص٢٠٧-.٢٠٨
١١-علي ابراهيم عبده،المصدر السابق،ص.١٣٥
١٢-عبد العليم خلاف،المصدر السابق،ص٢٠٨-٢٠٩
١٣-علي ابراهيم عبده،المصدر السابق،ص.١٣٦
١٤-انتوني سوريال عبد السيد،العلاقات المصرية- الاثيوبية (١٨٥٥-١٩٣٥)،جـ١،مصر،مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠٠٣،ص٣٠٥.
١٥-المصدر نفسه،ص٣٠٥-.٣٠٦
١٦-المصدر نفسه،ص.٣١٤
١٧-المصدر نفسه،ص.٣١٥
١٨-المصدر نفسه،ص٣٢٧-.٣٢٨
١٩-المصدر نفسه،ص.٣٤٥
٢٠-المصدر نفسه،ص.٣٤٦
٢١- بحيرة تانا أكبر بحيرات إثيوبيا وهي منبع النيل الازرق، تقع في الشمال الغربي للمرتفعات الاثيوبية يبلغ طولها ٨٤ كم وعرضها ٦٦ كم ،ويبلغ أقصى عمق لها ١٥ متراً ،وترتفع البحيرة عن سطح البحر بـ ١٧٨٨ متراً ،ويغذي بحيرة تانا نهر (اباي) الصغيرة من جهة الجنوب، وانهار (كيلتي) ،و(ماجاش)،و(دمبرا) من جهة الشمال ونهري (جومارا) ،و(رب)من جهة الشرق..وتتراوح مساحة بحيرة تانا بين ٣٠٠٠ إلى ٣٥٠٠ كم٢ بناء على موسم ومعدل هطول الامطار وكمياتها.. وتجتذب بحيرة تانا العديد من أنواع الطيور خاصة(البجع). للمزيد ينظر ،بحيرة تانا منبع النيل الازرق، مجلة افريقيا قارتنا ،العدد الثاني،شباط٢٠١٣ ،ص١-٢
٢٢-عبد الملك عودة،الرأي العام المصري والحرب الاثيوبية-الايطالية،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،العدد١٩،كانون الثاني ١٩٧٠،ص٥٢.
٢٣-المصدر نفسه،ص.٣٤٨
٢٤-المصدر نفسه،ص.٣٥٦
٢٥-عبد الملك عودة،المصدر نفسه،ص٥٠
٢٦-المصدر نفسه،ص.٥١
٢٧-المصدر نفسه،ص.٥٢
٢٨- انتوني سوريال عبد السيد،المصدر السابق،ص.٣٥٦
٢٩- محمود ابو العنين،المصدر السابق،ص.٦٧٨
٣٠-سهام عز الدين جبريل،قرأة في تاريخ العلاقات المصرية - الاثيوبية،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ٨حزيران ٢٠١٣الموقع:http://www.sinayouth.com.p1
٣١-ريمون ناجي ،تاريخ العلاقات بين الكنيستين المصرية والاثيوبية،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ١٠ كانون الثاني ٢٠١٤ الموقع:.http://www.vetogate.com.p2

٣٢-المصدر نفسه،ص.٢
٣٣-مراد كامل،العلاقات بين الكنيستين المصرية والاثيوبية،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،العدد٨،نيسان-ايار ١٩٦٧،ص٧٢.
٣٤-علي ابراهيم عبده،المصدر السابق،ص.١٣٨
٣٥-فتحي علي حسين،قراءة تحليلية في العلاقات المصرية – الاثيوبية،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،العدد١١٤، ١٩٩٣ ، ص١٨٥
٣٦-مراد كامل،المصدر السابق،ص٨٤-٨٥.
٣٧-ريمون ناجي،المصدر السابق،ص.٢
٣٨-المصدر نفسه،ص.٢
٣٩-علي ابراهيم عبده،المصدر السابق،ص.١٣٦
٤٠-نورهان اشرف،العلاقات المصرية-الاثيوبية بدأت بشراكة في عهد عبد الناصر...وتوترت بعهد السادات...،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ٢٨ ايار ٢٠١٣،الموقع:http://www.youm7.com.p2
٤١-عز الدين جبريل،قراءة في تاريخ العلاقات المصرية - الاثيوبية ،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ٨حزيران ٢٠١٣ الموقع:.http://www.sinayonth.com
٤٢-نورهان اشرف،المصدر السابق ص.٢
٤٣-عز الدين جبريل،المصدر السابق،ص.٣
٤٤-المصدر نفسه،ص.٣
٤٥-نورهان اشرف،المصدر السابق،ص.٢
٤٦-المصدر نفسه،ص.٣
٤٧-اياد عبد الكريم مجيد،العلاقات العربية الاثيوبية ١٩٩١-٢٠١١ مصر انموذجا،سلسلة دراسات استراتيجية،جامعة بغداد،مركز الدراسات الدولية،العدد ١٢١،اذار ٢٠١٢،ص .٨٠
٤٨-النيباد: تم تأسيسها في تشرين الاول عام ٢٠٠١ وتعرف اختصار بـ(الشراكة الجديدة للتنمية في افريقيا)،وتهدف الى القضاء على الفقر في افريقيا،ووضع الدول الافريقية فرديا او جماعيا في طريق النمو المستمر والتنمية فضلاء عن انهاء التهميش لافريقيا والارتقاء بوحدة كاملة ومفيدة في الاقتصاد العالمي،وتجاوز اقصاء المرأة او عزلها،للمزيد ينظر خيري عبد الرزاق جاسم،مبادرة الشراكة الجديدة من اجل التمية في افريقيا،سلسلة دراسات استراتيجية،جامعة بغداد،مركو الدراسات الدولية،العد ٢٠٠٧،٩٢، ص٣٤،محمد محمود الامام،تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٤،ص٨٧.
٤٩-المصدر نفسه،ص.٧٩
٥٠-المصدر نفسه،ص.٨٠
٥١-المصدر نفسه،ص.٨٠
٥٢-نورهان اشرف،المصدر السابق،ص.٣
٥٣-المصدر نفسه،ص.٣
٥٤-المصدر نفسه،ص.٣
٥٥-حسين عليوي عيشون،مشكلة المياه في الوطن العربي وأثرها في أمنه القومي،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،١٩٩٢،ص.١٩٧
٥٦-مثنى محمد تركي،ازمة المياه بين دول حوض النيل،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢،ص.١١٧
٥٧-محمد سالمان طايع،رؤية مستقبلية للسياسة المائية المصرية في ضوء التحديات الراهنة في حوض النيل،اوراق الشرق الاوسط،القاهرة،المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط،العدد ٥٢،نيسان ٢٠١١،ص.٤٤
٥٨-جورج المصري،الاطماع الاسرائيلية في المياه العربية،مركز دراسات العربي-الاوربي،ط١، ١٩٩٦،ص.١٣١
٥٩-مثنى محمد تركي،المصدر السابق،ص.١١٨
٦٠-محمود ابو العنين،المصدر السابق،ص.٦٧٨
٦١-محمد سالمان طايع،المصدر السابق،ص.٤٥
٦٢-نادية سعد الدين،التغلغل الاقتصادي الاسرائيلي في شرق افريقيا وانعكاساته على الامن القومي العربي،في مجموعة باحثين،العرب والدائرة الافريقية،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،اب٢٠٠٥،ص.١٦٢
٦٣-سامي صبري عبد القوي،اسرائيل ودول حوض النيل،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،العدد١٨١،تموز٢٠١٠،ص.١٣٤
٦٤-عبد المالك خلف التميمي،المياه العربية التحدي والاستجابة،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،حزيران١٩٩٩،ص.١٦٢
٦٥-سعد حقي توفيق،علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين،عمان،دار وائل للنشر،ط١، ٢٠٠٣،ص.٢٦٢

٦٦-المصدر نفسه،ص٢٦٣-٢٦٤.
٦٧-مثنى محمد تركي،المصدر السابق،ص.١٣١
٦٨-محمد صادق اسماعيل،المياه العربية وحروب المستقبل،القاهرة،العربي للنشر والتوزيع،ط١ ،٢٠١٢ ،ص.٩٥
٦٩-المصدر نفسه،ص.٩٥
٧٠-مثنى محمد تركي،المصدر السابق،ص.١٣٤
٧١-محمد سالمان طايع،المصدر السابق،ص.٤٥
٧٢- الهيدروبوليتكس :-يعد من المفاهيم المهمة التي نشأت نتيجة لتزايد تأثير قضايا المياه في احوض الانهار الدولية على العلاقات السياسية بين الدول المشاطئة الواقعة في حوض النهر ،ويعرفه البعض على انه التحليل النظامي لعلاقات التعاون والصراع بين الدول حول المياه الدولية.للمزيد ينظر سهام فوزي،الهيدروبوليتكس،الحوار المتمدن،العدد٢٥٤٩، ٢٠٠٩/٢/٦
٧٣-المصدر نفسه،ص.٤٧
٧٤-صحيفة الشرق الاوسط،العدد١١٩٨٢ ،٢٠١١/٩/١٨
٧٥-صحيفة الشرق الاوسط،العدد١١٩٨٢،المصدر نفسه.
٧٦-المصدر نفسه.
٧٧-شرعت اثيوبيا في تشييد السد العملاق بكلفة 4.7 مليار دولار منذ عام ٢٠١١،ويقع على مسافة تتراوح مابين ٢٠و٤٠ كيلو مترا من الحدود السودانية،ويتوقع اكتمال تشييده عام ٢٠١٧ ليكون اكبر سد افريقي وعاشر سد لانتاج الكهرباء على مستوى العالم.ورغم التطمينات الاثيوبية،تتشكك مصر في قدرة السد الاثيوبي على الصمود،وتشير الى امكانية تعرضه للانهيار وانفلات كميات ضخمة من المياه تجاه كل من السودان ومصر . للمزيد ينظر صحيفة الشرق الاوسط،العدد ١٢٨٦٠ ، ١٢ شباط .٢٠١٤
٧٨-الشرق الاوسط،العدد١٢٥٩٨ ،المصدر السابق.
٧٩-الشرق الاوسط،العدد١٢٦١٤، ٢٠١٤/٦/١١.
٨٠-اشرف شتيوى،العلاقات المصرية-الاثيوبية،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع
.http://www.almesryoom.com.p.2
٨١-المصدر نفسه،ص.٢
٨٢-المصدر نفسه،ص.٣
٨٣-نورهان اشرف،العلاقات المصرية - الاثيوبية،مصدر سابق،ص.٤
٨٤-صحيفة الشرق الاوسط،العدد١٢٥٩٨ ،٢٠١٣/٥/٢٦
٨٥-الشرق الاوسط،العدد١٢٥٩٨، المصدر نفسه.
٨٦-العلاقات المصرية - الاثيوبية،نقلا عن الهيئة العامة للاستعلامات المصرية الموقع:
http://www.sis.gov.eg.p.1
٨٧-المصدر نفسه،ص.١
٨٨-صحيفة الشرق الاوسط ،العدد ١٢٨٩٦ ، ٢٠ اذار .٢٠١٤
٨٩-المصدر نفسه.
٩٠- العلاقات المصرية الاثيوبية،نقلا عن الهيئة العامة للاستعلامات المصرية،مصدر سابق،ص.٦
٩١-المصدر نفسه،ص٦
٩٢-المصدر نفسه،ص.٦
٩٣-المصدر نفسه،ص٦.

المصادر

اولا:-الكتب

١-أنتوني سوريال عبد السيد،العلاقات المصرية- الاثيوبية (١٨٥٥-١٩٣٥)،جـ١،مصر،مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠٠٣.
٢- أياد عبد الكريم مجيد،العلاقات العربية الاثيوبية ١٩٩١-٢٠١١ مصر انموذجا،سلسلة دراسات استراتيجية،جامعة بغداد،مركز الدراسات الدولية،العدد ١٢١،اذار ٢٠١٢.
٣- خيري عبد الرزاق جاسم،مبادرة الشراكة الجديدة من اجل التمية في افريقيا،سلسلة دراسات استراتيجية،جامعة بغداد،مركو الدراسات الدولية،العدد٩٢، ٢٠٠٧.
٤- جورج المصري،الاطماع الاسرائيلية في المياه العربية،مركز دراسات العربي-الاوربي،ط١، ١٩٩٦.
٥- سعد حقي توفيق،علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين،عمان،دار وائل للنشر،ط١، ٢٠٠٣.
٦- علي ابراهيم عبده،مصر وافريقيافي العصر الحديث،القاهرة،دار القلم،١٩٦٢.

٧- عبد العليم خلاف،كشوف مصر الافريقية في عهد الخديوي اسماعيل(١٨٦٣-١٨٧٩)،مصر،الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٩.
٨- عبد المالك خلف التميمي،المياه العربية التحدي والاستجابة،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،حزيران١٩٩٩.
٩- محمود ابو العنين،مصر واثيوبيا واريتريا:غلبة الطابع السلمي والعتاوني للعلاقات عبر التاريخ،التقرير الاستراتيجي الافريقي ٢٠٠٩-٢٠١٠،جامعة القاهرة،مركز البحوث الافريقية،٢٠١٠.
١٠- محمد سالمان طايع،رؤية مستقبلية للسياسة المائية المصرية في ضوء التحديات الراهنة في حوض النيل،اوراق الشرق الاوسط،القاهرة،المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط،العدد ٥٢،نيسان ٢٠١١.
١١- محمد صادق اسماعيل،المياه العربية وحروب المستقبل،القاهرة،العربي للنشر والتوزيع،ط١ ،٢٠١٢.
١٢- محمد محمود الامام،تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الاول٢٠٠٤ .
١٣- نادية سعد الدين،التغلغل الاقتصادي الاسرائيلي في شرق افريقيا وانعكاساته على الامن القومي العربي،في مجموعة باحثين،العرب والدائرة الافريقية،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،اب٢٠٠٥.

ثانيا:-الدوريات

١-سامي صبري عبد القوي،اسرائيل ودول حوض النيل،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،العدد١٨١،تموز٢٠١٠.
٢- سهام فوزي،الهيدروبوليتكس،الحوار المتمدن،العدد٢٥٤٩، ٢٠٠٩/٢/٦.
٣- فتحي علي حسين،قراءة تحليلية في العلاقات المصرية – الاثيوبية،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،العدد١١٤، ١٩٩٣.
٤- عبد الملك عودة،الرأي العام المصري والحرب الاثيوبية-الايطالية،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،العدد١٩،كانون الثاني ١٩٧٠.
٥- مراد كامل،العلاقات بين الكنيستين المصرية والاثيوبية،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،العدد٨،نيسان-ايار ١٩٦٧.
٦- مجلة افريقيا قارتنا ،بحيرة تانا منبع النيل الازرق،العدد الثاني،شباط٢٠١٣ .

ثالثا:-الرسائل الجامعية

١- حسين عليوي عيشون،مشكلة المياه في الوطن العربي وأثرها في أمنه القومي،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،١٩٩٢.
٢- مثنى محمد تركي،ازمة المياه بين دول حوض النيل،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢.

رابعا:-الصحف

١- صحيفة الشرق الاوسط،العدد١١٩٨٢ ،٢٠١١/٩/١٨
٢- صحيفة الشرق الاوسط،العدد ١٢٨٦٠ ، ١٢ شباط ٢٠١٤.
٣- صحيفة الشرق الاوسط،العدد١٢٦١٤، ٢٠١٤/٦/١١.
٤- صحيفة الشرق الاوسط،العدد١٢٥٩٨ ،٢٠١٣/٥/٢٦
٥- صحيفة الشرق الاوسط ،العدد ١٢٨٩٦ ، ٢٠ اذار ٢٠١٤
٦- صحيفة الشرق الاوسط،العدد ١٢٨٦٠ ، ١٢ شباط ٢٠١٤.

خامسا:-الانترنت

١- اشرف شتيوى،العلاقات المصرية-الاثيوبية،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع
http://www.almesryoom.com
٢- ريمون ناجي ،تاريخ العلاقات بين الكنيستين المصرية والاثيوبية،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ١٠ كانون الثاني ٢٠١٤ الموقع:http://www.vetogate.com
٣- سهام عز الدين جبريل،قرأة في تاريخ العلاقات المصرية - الاثيوبية،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ٨حزيران ٢٠١٣الموقع:.http://www.sinayouth.com
٤- عز الدين جبريل،قراءة في تاريخ العلاقات المصرية - الاثيوبية ،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ٨حزيران ٢٠١٣ الموقع:http://www.sinayonth.com
٥- العلاقات المصرية - الاثيوبية،نقلا عن الهيئة العامة للاستعلامات المصرية الموقع:
http://www.sis.gov.eg.
٦- ميناء زيلع ،ويكيبيديا،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع: http://www.ar.wikipedia.org
٧- نورهان اشرف،العلاقات المصرية-الاثيوبية بدأت بشراكة في عهد عبد الناصر...وتوترت بعهد السادات...،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ٢٨ ايار ٢٠١٣،الموقع:http://www.youm7.com